الذهب لأدنى مستوياته منذ أكتوبر 2016

رويترز: سجلت اسعار الذهب 1227 دولارا للأوقية ليتجه المعدن الأصفر نحو ادنى مستوياته في 6 اشهر، اي منذ اكتوبر 2016.

رغم وجود 3 مليارات دينار قابلة للاستغلال فوق الحد المسموح من "المركزي"

معدلات السيولة في البنوك.. الأبطأ منذ 2010

محمود فاروق

أظهرت بيانات مصرفية حصلت «الأنباء» على نسخه منها أن البنوك الكويتية تمتلك نحو 3,1 مليارات دينار (قرابة 10 مليارات دولار) سيولة يمكنها استخدامها للإقراض إلا أنها غير مستغلة، مبينة أن نسبة السيولة المتاحة فعليا لدى البنوك وصلت إلى 25,6٪ من إجمالي حجم الودائع لديها والذي يصل إلى 41 مليار دينار.

كما وصل فائض السيولة لدى البنوك الذي يمكن التصرف فيه الى 7,6٪ من حجم الودائع، بحسب البيانات المصرفية وبيانات البنك المركزي بنهاية سبتمبر الماضي، حيث يحدد بنك الكويت المركزي الحد الأدنى للسيولة داخل البنوك بنحو 18٪ من إجمالي الودائع التي يجب الاحتفاظ بها.

وفي إطار سياسات البنك للتحوط والحد من المخاطر في القطاع المصرفي يلزم «المركزي» البنوك بالاحتفاظ بنسبة لا تقل عن 18٪ من ودائع عملائها بالدينار، في صورة أرصدة لديه (جارية أو ودائع) إلى جانب أذونات وسندات الخزانة، أو أي أدوات مالية أخرى يصدرها المركزي وهي النسبة التي تم تخفيضها من 20٪ بحسب التعميم الذي اصدره البنك المركزي في عام 1997 لتصبح 18٪ بعد الأزمة المالية في عام 2008.

وتعتبر مستويات السيولة الفعلية لدى البنوك من إجمالي الودائع بنهاية سبتمبر الماضي الأدنى منذ عام 2010 والتي كانت فيها معدلات السيولة 28,9٪ من إجمالي الإيداع، فيما شهدت أعلى مستوياتها نهاية 2014 عند مستوى 36٪ من إجمالي الودائع لينخفض تدريجيا في 2015 إلى 31٪ وأخيرا نهاية سبتمبر الماضي عند 25,6٪ فيما شهدت تباينا في الفترة من 2011 حتى 2013 لتتباين بين 29,4٪ في العام 2011 لتنخفض إلى 27,1٪ في العام 2012 لتعاود الزيادة مرة أخرى في العام 2013 إلى 32٪.

ويصل إجمالي الودائع لدى النظام المصرفي مليار دينار تستحوذ الودائع الحكومية على 16,6٪ من إجمالي تلك الودائع بقيمة 6,8 مليارات دينار، فيما يسيطر القطاع الخاص على النسبة المتبقية من الودائع بالدينار البالغة 83,4٪ بقيمة 34,1 مليار دينار، كما تصل قيمة السيولة التي تمثل الحد الأدنى (18٪ من الودائع) 7,3 مليارات دينار، فيما تصل السيولة الفعلية لدى البنوك إلى 10,4 مليارات دينار بفارق 3,1 مليارات دينار.

وارتفع الائتمان الممنوح من المصارف الكويتية خلال شهر فبراير الماضي بنسبة 0,5٪ على أساس شهري مقارنة بيناير الماضي، حيث نما بنحو سنوي بلغ 3,29٪ مقابل فبراير من العام 2016.

وارتفعت قيمة الائتمان بنحو 165 مليون دينار لتصل إلى 34,4 مليار دينار في فبراير الماضي مقارنة بشهر يناير، فيما بلغ النمو على أساس سنوي نسبته 3,29٪ بإضافة مليار دينار للائتمان بمقارنة سنوية بشهر فبراير من العام 2016، حيث وصلت قيمة الائتمان الممنوح إلى 33,3 مليار دينار.

ومنذ بداية العام الحالي، سجل الائتمان الممنوح من المصارف نموا ضعيفا بلغ 0,26٪، مضيفا نحو 92 مليون دينار بالمقارنة مع حجم الائتمان في ديسمبر البالغ 34,3 مليار دينار.

وتراجع الائتمان المقدم من البنوك للقروض الاستهلاكية بنحو 0,7٪ طفيفة ليبلغ حجم القروض الاستهلاكية بنهاية فبراير نحو 1,14 مليار دينار، فيما سجل تراجعا سنويا بنسبة 3,5٪، وكذلك تراجع منذ بداية عام 2017 بنحو 0,52٪.

وزاد الائتمان المقدم للقروض المقسطة بنسبة 0,5٪ لتزيد شهريا بما قيمته 49 مليون دينار لتصل التسهيلات المقسطة الى 10,2 مليارات دينار نهاية فبراير الماضي. وتعد التسهيلات الاستهلاكية هي تلك التسهيلات التي تمنح للعميل بغرض تمويل شراء احتياجاته الشخصية من السلع الاستهلاكية والمعمرة أو لتغطية نفقات التعليم، وجاء تباطؤ القروض الاستهلاكية والمقسطة بعد تشديد البنك المركزي في شهر سبتمبر من العام 2015 إجراءاته الرقابية على القروض الشخصية للحد منها أو ما عرف وقتذاك بأزمة الفواتير.

وارتفع إجمالي القروض الشخصية بنهاية فبراير إلى 14,36 مليار دينار وبنسبة 0,41٪، فيما ارتفع على أساس سنوي بنسبة 2,7٪ مقابل فبراير 2016. وعكس حجم الائتمان الممنوح للعقار تراجعاته لشهر يناير ليرتفع في فبراير 0,24٪ ويبلغ 7,75 مليارات دينار وبتراجع على أساس سنوي بنسبة 2,4٪ ليستمر في حالة التذبذب منذ الأشهر الماضية.

7,6٪ فائض السيولة من حجم الودائع لدى البنوك يمكن التصرف فيه

18٪ الحد الأدنى للسيولة وفق التعليمات الرقابية الأخيرة بعد الأزمة في 2008

نسبة السيولة المصرفية إلى إجمالي الودائع

ودائع القطاع المصرفي وحجم السيولة (بالمليار دينار)

البيانات	القيمة	نسبة لاجمالي الودائع
ودائع القطاع الخاص	34.1	83.4%
ودائع الحكومة	6.8	16.6%
اجمالي الودائع بالقطاع المصرفي	40.9	
الحدى الادنى للسيولة	7.4	18.0%
السيولة الفعلية	10.5	25.6%
السيولة المتاحة للاقراض	3.1	7.6%

المصدر: بيانات "المركزي" ووثائق اطلعت عليها الأنباء

تتقدم

شركة الغانم انترناشيونال للتجارة العامة والمقاولات

بالتهنئة للسادة الديوان الأميري

على قيادتهم الحكيمة في تحقيق انجاز مجمع محاكم الجهراء والفروانية

بسرعة قياسية وجودة عالية ولحصوله على جائزة

"مشروع جودة البناء لعام 2017"

من مجلة ميد الاقتصادية

MEED QUALITY AWARDS FOR PROJECTS

Alghanim International
General Trading & Cont. Co. W.L.L.